الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/37/544
14 October 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الدورة السابعة والثلاثون
البنود ١٢ و ٣٨ و ٧١ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي

رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٢ ، وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

أتشرف ، بصفتي رئيسا لمجموعة السبعة والسبعين ، بأن أحيل اليكم رفق هذا الاعلان الصادر عن وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين (المرفق الأول) والاعلان الوزارى بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية (المرفق الثاني) ، اللذين اعتمدهما في ٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٢ وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

وأتشرف بأن أرجو التفضل بتعميم هذين الاعلانين بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٢ و ٣٨ و ٧١ من جدول الأعمال .

السفير ،
رئيس مجموعة السبعة والسبعين
(توقيع) محمد سهنون

../..

المرفق الأول

اعلان صادر عن وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين

عقد وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين اجتماعهم السنوى السادس في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٦ و ٧ و ٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٢ لاستعراض تطور الحالة الاقتصادية العالمية والتعاون الدولي من أجل التنمية منذ اجتماعهم الأخير في أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ ، وللاستعداد للدورة العادية السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، كما أجرى الوزراء استعراضا متعمقا تناول المسائل المتصلة بتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية .

أولا

١ - أجرى الوزراء تقييما للحالة الاقتصادية للبلدان النامية ولما للأزمة العالمية من آثار سلبية على عمليتها الانمائية . وفي هذا الصدد ، أكدوا من جديد أن تباطؤ الأنشطة والنمو الاقتصادى ، وتزايد العجز في ميزان مدفوعات البلدان النامية ، وتدهور معدّلات تبادلها التجارى ، وما لارتفاع أسعار الفائدة من آثار ضارة على خدمة دينها الخارجي وعلى وصولها الى أسواق رأس المال الدولية ، ونضوب تدفقات المساعدة المتعددة الأطراف بشروط تساهلية ، وزيادة صعوبة شروط المساعدة المالية والتقنية ، والطابع المتقلب وغير المستقر وغير الكافي للمعونة الغذائية ، والحواجز الحمائية التي تقام دائما في وجه صادرات البلدان النامية والاعانات المالية التي توقع الفوضى في الأسواق ، معرقلة على نحو خطير الامكانيات التصديرية للبلدان النامية ، والشروط المجحفة لنقل التكنولوجيا ، والنزوح المتزايد للموظفين المدرّبين الى البلدان المتقدمة النمو ، والعوائق والقيود المفروضة على وصول البلدان النامية الى أسواق رأس المال الدولية ، والتلاعب المنظم بأسعار المواد الخام ، انما تشكّل جميعها عقبات خطيرة في وجه النمو الاقتصادى للبلدان النامية ، وخدمة دينها الخارجي ، والحصول على وارداتها الاساسية من الأغذية والمنتجات الصناعية والطاقة والتكنولوجيا ، والحصول على مقابل منصف لصادراتها . وهذه أعراض لأزمة شديدة تستلزم تدابير عاجلة فعّالة يتخذها المجتمع الدولي .

٢ - وأعرب الوزراء عن عميق قلقهم إزاء التدهور المفزع للحالة الدولية في الميدانين السياسي والاقتصادى على السواء ، وكرّروا الاعراب عن اقتناعهم بأن المجتمع الدولي يواجه أزمة هيكلية ذات أثر عالمي ، من حيث أنها تمسّ جميع قطاعات الانشطة وجميع البلدان . وفي هذا السياق ، لاحظوا بقلق أن هذه الأزمة التي تستعصي على وسائل العلاج التقليدية مازالت من أخطر المشاكل السياسية الراهنة وما زالت مصدرا محتملا لانعدام الاستقرار والأمن .

٣ - وأشار الوزراء بعميق القلق الى أن الازمة الاقتصادية العالمية تتفاقم نتيجة لتسارع سباق التسلح الذى يشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي والاستقرار الاقتصادى العالمي ، ولا سيما لتنمية البلدان النامية . وأكدوا من جديد وجود صلة مؤكدة بين السلم والتنمية وبين الحاجة الماسة الى وقف سباق التسلح ، مما يؤدى الى الافراج عن موارد اضافية قيّمة يمكن الاستفادة منها في تنمية البلدان النامية وامكان المساهمة في رفاه وازدهار الجميع .

٤ - وأعرب الوزراء عن استيائهم لأنه في حين يستلزم تعمق وتوسع الأزمة الاقتصادية العالمية البحث بصورة منسقة منتظمة عن حلول مبتكرة دائمة ، تستمر بلدان متقدمة النمو تعتبر من أقوى البلدان ، في اتخاذ قرارات احتباطية تصدر من جانبها وحدها وتلحق الضرر بالاقتصاد العالمي ،وفي الامتناع عن الدخول في مفاوضات حقيقية . ولاحظ الوزراء بقلق أن هذا الامتناع قد تم التعبير عنه على الصعيدين العالمي والقطاعي على السواء ، وأن الأمثلة على ذلك كثيرة وواضحة ، كالتباطؤ بلا موجب في بدء المفاوضات العالمية ، والافتقار الى تقدّم حاسم في عدد من عمليات المفاوضة القطاعية الجارية ، والانخفاض الخطير في مستوى موارد مختلف المؤسسات الانمائية والمالية الدولية . وكان من رأيهم أن في هذا الامتناع مخالفة لروح التعاون الاقتصادى المتعدّد الاطراف ذاتها وللاهداف التي حددها المجتمع الدولي لنفسه من خلال الاعلان وبرنامج العمل المتعلّقين بإقامة نظام اقتصادى دولي جديد ،وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

٥ - وأعرب الوزراء عن أسفهم ازاء الموقف السلبي الذى تتخذه بعض البلدان المتقدمة النمو والمتمثل في عدم القبول أو الاقرار بالحقيقة القائلة بأن ظهور البلدان النامية على المسرح بوصفها شريكا كاملا في العلاقات الاقتصادية الدولية انما يشكل مساهمة ايجابية هامة في حلّ الأزمة الراهنة .

٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم ازاء زيادة التصلّب في بعض الاتجاهات السلبية التي تعاكس أهداف التعاون المتعدد الاطراف وتضعف منظومة الأمم المتحدة التي تشكل الاطار لتنظيم وادارة هذا التعاون . وفي هذا السياق ، أعربوا عن قلقهم الشديد ازاء استمرار عدد قليل من البلدان المصنعة في التشديد بصورة مفرطة على ثنائية التعامل على حساب التعاون المتعدد الاطراف ، وعلى مايدعى التفاعل الحر لقوى السوق الدولية ، وعلى دور الشركات عبر الوطنية . وشجب الوزراء المحاولات الرامية الى اخضاع التعاون الدولي للأهداف الاستراتيجية او للاعتبارات التي تتصل بالعلاقات بين الشرق والغرب ،الامر الذى يؤدى الى تفاقم حالات التوتر القائمة والى اقامة مزيد من العوائق في وجه تنمية البلدان النامية .

٧- ولاحظ الوزراء بقلق أن بعض البلدان المتقدمة النمو ، التي تستغل وضعها المسيطر في مجال الاقتصاد العالمي ،تتجه الى اتخاذ تدابير اقتصادية لممارسة الضغوط القسرية أو السياسية على أعضاء مجموعة السبعة والسبعين مما يضيف الى العلاقات الاقتصادية الدولية عاملا من عوامل الظلم وانعدام الأمن .

٨ - وأكد الوزراء بقوة شرعية القيام بتكثيف الجزاءات الاقتصادية وغيرها من التدابير وإقرارها وإعمالها خلال الكفاح ضد الفصل العنصرى والعنصرية وجميع أشكال التمييز العنصرى والاستعمار التي تشكل عقبات رئيسية تحول دون تحرير البلدان النامية وشعوبها . وقد أكدوا في هذا الصدد ما للبلدان النامية ، منفردة أو مجتمعة ، من حقوق تخوّلها فرض هذه الجزاءات وغيرها من التدابير المماثلة .

٩ - وأكد الوزراء من جديد ايمانهم القوى بأنه لايزال من المتعيّن أن يتخذ جميع أعضاء المجتمع الدولي ، فرادى ومجتمعين ، خطوات واجراءات عاجلة تتسم بقدر أكبر من الشدّة والتحديد وتستهدف القضاء بلا إبطاء على الاستعمار والامبريالية ، والاستعمار الجديد ، والتدخل في الشؤون الداخلية ، والفصل العنصرى ، والعنصرية ، وجميع أشكال التمييز العنصرى ، وجميع صور العدوان والاحتلال والسيطرة والهيمنة والتوسعية والاستغلال من قبل قوى أجنبية ، فهذه ممارسات تشكل عقبات رئيسية تحول دون التحرّر الاقتصادى للبلدان النامية . وأكد الوزراء من جديد أن جميع الدول مطالبة بالتأييد الفعّال وبتقديم المساعدة للبلدان والأقاليم والشعوب التي لاتزال خاضعة لهذه الممارسات أو لاتزال متأثرة بها ، وذلك لكي تستعيد هذه البلدان والاقاليم والشعوب سيادتها الوطنية وسلامتها الاقليمية وسائر حقوقها الأساسية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حق تقرير المصير ، بغية تمكينها من تحقيق الاستقلال ولتعزيز التنمية وتعزيز التعاون والسلم والأمن على الصعيد الدولي . وحثّ الوزراء جميع البلدان على الامتناع عن ممارسة أى صورة من صور الاشتراك والتشجيع والترويج فيما يتعلق بأى استثمارات أو أنشطة اقتصادية تستهدف الاتجار داخل الأقاليم الخاضعة للممارسات السالفة الذكر أو تستهدف استغلال أى من مواردها أوالاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الجارية فيها . وكرّر الوزراء تأكيد تأييدهم القاطع للكفاح البطولي الذى تخوضه شعوب ناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين والأراضي العربية المحتلة من أجل بلوغ حريتها واستعادة سيطرتها الفعّالة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية . كما أعلن الوزراء تضامنهم مع دول المواجهة التي تتعرض ، نتيجة لدعمها لحركات التحرّر في الجنوب الافريقي ، للاعتداءات العسكرية التي يشنّها النظام العنصرى .

١٠ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق ازاء مايتعرض له التعاون الدولي من أجل التنمية من تقويض ، وهذا اتجاه ضار يتخذ أقوى تعبير له في السياسات التي تنتهجها بعض البلدان المتقدمة النمو تجاه المؤسسات المتعددة الاطراف لتمويل التنمية ، وفي تناقص المساعدة الانمائية الرسمية ، وفي الانخفاض المستمر في المساهمات الطوعية المقدمة الى صناديق وبرامج الأمم المتحدة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وأكد الوزراء من جديد مسيس الحاجة الى التزام راسخ بتعزيز التعاون الاقتصادى المتعدد الاطراف ، وبوجه خاص من خلال تحقيق زيادة كبيرة في تدفق التمويل الانمائي الرسمي المتعدّد الأطراف .

١١ - وحثّ الوزراء على أن تمارس المؤسسات المالية الدولية ، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، دورا حفّازا أكبر في مساعدة عملية الانعاش في البلدان النامية ، وذلك من خلال اتخاذ تدابير من قبيل تحقيق زيادة كبيرة في التكيّف الهيكلي وفي القروض المقدّمة الى البرامج والتوسع في دعم موازين المدفوعات مع تقليل الشروط المرتبطة بهذا الدعم ، وانشاء مرفق متوسط الأجل بشروط تساهلية .

١٢ - وأعرب الوزراء من أسفهم العميق إزاء السياسات الراهنة التي تطبقها بعض البلدان المتقدمة النمو في علاقاتها المالية الائتمانية مع البلدان النامية والتي تتمثل في القيود الائتمانية وسحب الأموال المصرفية ، وهذه السياسات المشفوعة بزيادة أسعار الفائدة الى مستويات غير متوقعة نتيجة سياسات وطنية لا تتفق مع الحالة الاقتصادية الدولية ، تؤدي الى تفاقم حالة النقص الخطير في الموارد المالية للبلدان النامية ، كما تعرّض استمرار عمل النظام المالي الدولي للخطر الشديد .

١٣ - وأكد الوزراء من جديد أن من الأمور الملازمة لتنوّع خصائص البلدان النامية توفّر امكانات وفرص للتكامل الاقتصادي لم تستكشف حتى الآن . وأشاروا الى أن هذا العامل يساعد على تحقيق المزيد من الوحدة فيما بين أعضاء مجموعة السبعة والسبعين ، كما أكدوا أنه ينبغي للبلدان المتقدّمة النمو ألا تستخدم هذا العامل للتفرقة بين البلدان النامية تفرقة عشوائية أو تمييزية . وكرّر الوزراء الاعراب عن ادانتهم للمحاولات التي تهدف الى ذلك ، من قبيل التدريج والتمييز ، والتي تشكل تهديدا حقيقيا للتعاون الدولي من أجل التنمية بل وللمفاوضات ذاتها .

١٤ - ووجّه الوزراء النظر الى الأهمية البالغة للمبادرة السياسية التي اتخذتها البلدان النامية في اقتراحها الداعي الى اجراء مفاوضات عالمية . وأعاد الوزراء تأكيد التزامهم وأعربوا عن الأسف لأنه بعد انقضاء ثلاث سنوات لم يتم الوصول الى توافق في الآراء في هذا المجال . وأكدوا مجدّدا أن المفاوضات العالمية ، التي قبلها المجتمع الدولي بأسره في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة لا تزال الاطار المناسب لمعالجة المشاكل الاقتصادية والانمائية العالمية على نحو متّسق متكامل متزامن من خلال عملية تفاوض حقيقي تمارس فيها الجمعية العامة دورا أساسيا .

١٥ - وأشار الوزراء الى الاقتراح الذي قدمته مجموعة السبعة والسبعين في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٢ وشدّدوا على الأهمية الخاصة لذلك الاقتراح بوصفه أساسا لحل توفيقي واقعي بشأن البدء الفوري للمفاوضات العالمية .

١٦ - ورحّب الوزراء بما اعتبروه تطورا مواتيا وهو أن البلدان المتقدمة النمو ، خاصة البلدان التي اشتركت في مؤتمر القمة في فرساي ، قد اعتبرت أيضا أن بدء المفاوضات العالمية هو هدف سياسي رئيسي . وأعربوا عن الأمل في أن يواكب اعلان النوايا توفر ارادة سياسية حقيقية لدى البلدان المتقدمة النمو من أجل البدء في اجراء المفاوضات العالمية على نحو فعّال .

١٧ - وقد أحاط الوزراء علما بالتعديلات التي أدخلتها البلدان المصنّعة على الاقتراح المقدم من مجموعة السبعة والسبعين . وناشدوا بقوة البلدان المتقدمة النمو أن تستجيب استجابة مواتية للمقترحات الأخيرة لمجموعة السبعة والسبعين المقدمة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، والتي مازالوا ينتظرون الرد عليها . وأعرب الوزراء عن أملهم في أن يصل هذا الرد في أقرب وقت ممكن بحيث يتسنّى بدء عملية التفاوض العالمية دون مزيد من الابطاء .

١٨ - وفي هذا السياق ،كان من رأى الوزراء أن تقارب وجهات النظر المعرب عنها في المجتمع الدولي بشأن الأهمية السياسية الكبرى للمفاوضات العالمية ينبغي أن يشكل حافزا للبدء فورا في تلك المفاوضات ولازالة العقبات المتبقية أمامها أثناء الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

١٩ - وأشار الوزراء الى أن قرار الجمعية العامة ٣٤/ ١٣٨ يقضي بألّا يترتب على المفاوضات العالمية أى انقطاع في المفاوضات الدائرة في محافل أخرى تابعة للأمم المتحدة أو أن تكون لها أى آثار عكسية على هذه المفاوضات . ولذلك كرّروا الاعراب ، في هذا السياق ، عن الحاجة الى القيام في المؤتمرات والاجتماعات القادمة لمنظومة الأمم المتحدة ببذل جهود عاجلة متزامنة في الميادين ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للبلدان النامية مثل المواد الخام والأغذية والطاقة والتدفقات المالية والتجارة . وشدّد الوزراء على ضرورة العمل ، دون المساس باعتماد وتنفيذ التغييرات الهيكلية الطويلة الأجل وببدء المفاوضات العالمية ،على اتخاذ اجراءات طارئة محددة تفيد البلدان النامية جمعاء وتتعلق بالمسائل الاقتصادية الأشد الحاحا التي تمثل تهديدا للمجتمع الدولي في الأجل القصير . وتعهد الوزراء بأن يواصلوا الاشتراك في البحث عن حلول تستند الى المفاوضات ، مما يمكّن البلدان النامية من الاشتراك بمزيد من الفعالية في عملية انعاش الأنشطة الاقتصادية الدولية ، وحثّ الوزراء البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ المبادرات اللازمة لازالة العقبات الخارجية التي تنزع الآن الى خنق اقتصادات البلدان النامية .

٢٠ - ووجّه الوزراء مرة أخرى نظر المجتمع الدولي الى الحالة الاقتصادية الحرجة لأقل البلدان نموا ، التي تواجه صعوبات اجتماعية واقتصادية خطيرة ومشاكل هيكلية عميقة . وأكدوا من جديد مسيس الحاجة الى التنفيذ العاجل الفعال لبرنامج العمل الأساسي الجديد للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا . وفي هذا السياق ، كرر الوزراء توجيه ندائهم العاجل الى جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف لكي تتخذ تدابير فورية ملموسة ومناسبة لتنفيذ البرنامج ، بغية تعزيز العول الذاتي في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا ، كذلك أوصى الوزراء بتأمين موارد كافية لهيئات الأمم المتحدة المختصة لتمكينها من المشاركة في التنفيذ الفعّال لبرنامج العمل الأساسي الجديد .

٢١ - وبالنظر الى الأخطار الواضحة المتزايدة التي تهدد العالم ، فقد حثّ الوزراء أعضاء الأمم المتحدة الآخرين على أن يعقدوا العزم على أداء مسؤوليتنا المشتركة تأكيدا لروح التضامن الدولي . وهم على قناعة بأنه من أجل تلافي انهيار الاقتصاد الدولي يلزم الآن أكثر

من أى وقت مضى اتخاذ خطوات حازمة موحدة تتجه نحو وضع أساس سليم للاقتصاد العالمي . وأكد الوزراء أن مثل هذا المسعى المشترك من شأنه أن يحقق الثقة المتبادلة لأنهم يؤمنون بالرأى القائل بأنه لا يمكن الاّ أن يفضي الى نتيجة واحدة فقط هي خدمة كل الأمم وبأنه سيؤدى أيضا الى تقارب حقيقي في المواقف ذات الوجهة العملية والتي تستهدف تأمين بقاء الجنس البشرى وترقيته. ان البلدان النامية في الأمم المتحدة تعلن هذا النداء الموحّد للشمل لأنه يهدف الى توحيد جهود الجميع في هذه اللحظة العصيبة .

* * *

٢٢- كذلك ناقش الوزراء المسائل ذات الأهمية المحددة لدى الدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين . ونتيجة لتلك التناقشات فقد جرى مايلي :

'١' أكّد الوزراء الاهمية الشديدة للدورة السادسة المرتقبة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) المقرر عقدها في بلغراد سنة ١٩٨٣ ، لأنها ستضطلع باستعراض متكامل للتنمية العالمية وأثرها على التجارة والتنمية في البلدان النامية . كما أولوا أهمية لمسألة المشاركة بنشاط في الاجتماع الوزارى لمجموعة السبعة والسبعين الذى سيعقد في بوينس أيرس قبل الدورة السادسة للاونكتاد حتى يجد المؤتمر لجميع المسائل الهامة المتعلقة بالتجارة والتنمية ومايتصل بها من المسائل الاخرى بكل تفاعلاتها وصلاتها المتبادلة ، اجابات شافية على أساس جدول الاعمال المؤقت المعتمد من قبل مجلس التجارة والتنمية في دورته الرابعة والعشرين . وناشد الوزراء جميع البلدان المتقدمة النمو أن تنتهج موقفا ايجابيا بناء ، وتقدموا بدافع من روح التعاون والترابط والمنفعة المتبادلة ، على وجه التحديد ، برجاء الى الدول المنتمية الى هذه الفئة والتي حالت حتى الآن دون اتخاذ القرارات أثناء المفاوضات الهامة لكي تبدى الارادة السياسية اللازمة كيما تكلّل أعمال الدورة السادسة للاونكتاد بالنجاح الحقيقي . وأعرب الوزراء عن تقديرهم لحكومة الارجنتين لاستضافتها الاجتماع الوزارى لمجموعة السبعة والسبعين للاعداد للدورة السادسة للاونكتاد ولحكومة يوغوسلافيا لاستضافتها للمؤتمر.

'٢' أعلن الوزراء أن الاجتماع الوزارى للأطراف المتعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة الغات) قد أتاح الفرصة لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على سير نظام التجارة المتعددة الاطراف وتحسينه لمصلحة جميع الأمم. ودعا الوزراء كل البلدان الى اغتنام فرصة انعقاد هذا الاجتماع للبدء في اعادة تنظيم هيكل مجموعة الغات، من أجل تغيير الاتجاهات السلبية التي ظهرت في تلك المؤسسة . وأكدوا

في سياق الحديث عن الاجتماع الوزارى المقبل أن مجموعة الغات ينبغي ألّا تضطلع بمهام جديدة لوضع قواعد في قطاعات الخدمات وسياسة الاستثمار والسلع ذات التكنولوجيا العالية ، الامر الذى لا يضرّ فحسب بمصالح البلدان النامية في الاسواق الدولية بل يعوق ايضا الجهود التي تستهدف اصلاح مجموعة الغات كي تتكيف بدرجة اكبر مع احتياجات البلدان النامية ومصالحها .

وحثّ الوزراء البلدان النامية على مضاعفة استعداداتها للاجتماع الوزارى لمجموعة الغات ، ضمانا لمنح مشاكلها أولوية في الاهتمام ، ولكي تجد هذه المشاكل حلولا مناسبة دائمة .

٣ - أيّد الوزراء البلاغ الوزارى لفريق الاربعة والعشرين الحكومي الدولي بشأن المسائل النقدية والمالية الدولية ، الصادر في تورونتو في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

كما لاحظوا مع الارتياح انه بالرغم من عدم وفاء بلد من كبار المانحين بالتزامه ، وهو أمر يدعو الى الأسف ، فقد اتخذت بلدان عديدة خطوات ايجابية لتمويل التغذية السادسة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية ، كذلك حثّوا على الافراج كلية عن القسط الثالث ، وعلى العمل لكي تكفل المفاوضات المتعلقة بالتغذية السابعة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية حدوث زيادة كبيرة في الموارد ، بالقيمة الفعلية ، دون إحداث أى تشوهات في الاطار الأصلي للمؤسسة .

وأكد الوزراء أنه يجب على صندوق النقد الدولي أن يستجيب على نحو كاف لمتطلبات البلدان النامية بعدة طرق ، من بينها أن يضاعف الصندوق على الأقل من حصصه ، وأن يتم تغيير الاتجاهات التي تنزع الى زيادة تشديد الشروط المفروضة بما لا يناسب في أكثر الأحيان احتياجات البلدان النامية .

وأكد الوزراء أهمية حدوث توسع كبير في عملية الاقراض التساهلي التي تقوم بها المؤسسات التمويلية والانمائية المتعددة الاطراف ، ولا سيما البنك الدولي ، من أجل تنمية موارد الطاقة لدى البلدان النامية وعدم الاكتفاء بمجرد اعادة توزيع الموارد الموجودة ، كما أكدوا أهمية انشاء جهاز للطاقة تابع للبنك الدولي ، مع تزويد مثل هذا الجهاز بهيكل معقول لاتخاذ القرارات وشدد الوزراء على ضرورة اتخاذ البلدان النامية لمبادرات جماعية في هذا الصدد .

٤ - أكد الوزراء من جديد تأييدهم لتوافق الآراء الصادر في سنة ١٩٧٠ عن

مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي . وأعربوا في هذا الشأن عن بالغ قلقهم ازاء الموقف السلبي المتخذ من قبل بعض البلدان المتقدمة النمو ازاء جملة أشياء من بينها مسألة الموارد المالية وطريقة عمل البرنامج المذكور ، على النحو المعرب عنه في الاجتماع الأول للجنة الجامعة التي تنعقد بين الدورات والتابعة لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، واتفقوا على تنسيق موقف البلدان النامية تنسيقا محكما .

٥ - وأكد الوزراء أهمية الأغذية والزراعة بوصفهما مجالا له أولوية عليا لدى البلدان النامية خلال جهودها لتحقيق تنمية تعتمد على الذات ، كما أعربوا عن مشاعر القلق العميق ازاء تفاقم الحالة الغذائية الحرجة بالفعل والتي تواجه معظم البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا . وفي هذا الصدد ، أحاط الوزراء علما مع بالغ القلق بالحالة الغذائية المستمرة التدهور في افريقيا . وكرّروا الاعراب عن الحاجة العاجلة الى استئصال الجوع في أقصر وقت ممكن عن طريق القيام في وقت مبكّر بانشاء نظام عالمي للأمن الغذائي يقترن بزيادة المساعدة المقدمة الى البلدان النامية من جانب البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية المعنية في قطاع الأغذية والزراعة . وأعاد الوزراء تأكيد الحاجة الى استئناف المحادثات المتعلقة بعقد اتفاق دولي للحبوب والى متابعة الجهود المتصلة بايجاد احتياطيات غذائية مملوكة للبلدان النامية . كما أعرب الوزراء عن مشاعر القلق العميق ازاء الممارسات المحطمة للسوق والتي تطبقها بعض البلدان المتقدمة النمو ضد البلدان النامية عن طريق نظام مؤلف من حواجز تجارية واعانات للتصدير ، الأمر الذى لا يزال يمنع الاستفادة الكاملة من قدرات الانتاج الغذائي الموجودة لدى البلدان النامية ويسبب تناقصا خطيرا في انتاج الاغذية العالمي .

٦ - وأعرب الوزراء عن أسفهم العميق لعدم التوصل مرة أخرى الى اتفاق بشأن الترتيبات الطويلة الأجل لنظام تمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذى أنشأته الجمعية العامة في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ . كذلك ، فقد أعربوا عن استيائهم لما أبداه عدد متزايد من البلدان المتقدمة النمو من معارضة تجاه انشاء هذا النظام ، الذى اعتمد بتوافق الآراء والذى يمثل أحد الانجازات الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المعقود في فيينا في آب/اغسطس ١٩٧٩ . كما أعربوا عن اعتقادهم بأن مثل هذه المعارضة التي ظهرت رغم النداء الرسمي الموجه من الامين العام للامم المتحدة انما تلحق ضررا بالغا بالتعاون الدولي من أجل التنمية وتشكل عقبة كأداء تعترض ما تتخذه الأمم المتحدة من اجراءات .

ووجه الوزراء نداء عاجلا آخر ، يستهدف بصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو التي اتخذت موقفا سلبيا من اقامة جهاز التمويل ، لكي تعيد هذه البلدان النظر في موقفها بصورة ايجابية بناءة لاتاحة التوصل في الأسابيع الأولى للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة الى اتفاق نهائي بشأن الترتيبات الطويلة الأجل للجهاز المذكور . وفي هذا الصدد ، أثنى الوزراء على الجهود المتواصلة لبعثة المساعي الحميدة من أجل تسهيل الاتفاق بشأن انشاء جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٧ - وأكد الوزراء مجددا على أهمية برنامج عمل نيروبي لتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والانتفاع بها بوصفه اطارا للعمل الدولي لتنمية وتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في البلدان النامية . وقد أحاط الوزراء علما بتوصيات اللجنة المؤقتة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، التي انعقدت في روما في الفترة من ٧ الى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، وشددوا مرة أخرى على أهمية تعبئة موارد مالية اضافية ، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة ، وعلى أهمية تطوير الهياكل المؤسسية لكي يضمن العالم للمسؤولية المتعلقة بقطاع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ان تمارس بصورة محددة عن طريق جملة أدوات من بينها لجنة حكومية دولية معروفة وامانة وآلية تنسيق مناسبة .

٨ - ودون المساس بمواقف الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، ومع ايلاء الاحترام لتلك المواقف ، أحاط الوزراء علما بالاتجاه السائد المحبذ للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتبكير في بدء نفاذ هذه الاتفاقية التي أقامت نظاما قانونيا جديدا لاستخدام البحار والمحيطات استخداما رشيدا بوصفها أداة للعدالة والسلم والتنمية والتعاون الدولي فيما بين الدول . وفي الوقت نفسه ، كرر الوزراء القول بأن أى اجراء من طرف واحد أو أى اتفاق متعدد الأطراف فيما يتعلق بالانشطة المضطلع بها في المنطقة الدولية لقاع البحار يتجاهل النظام القانوني الوارد في اعلان المبادئ التي يخضع لها قاع البحار والمحيطات ، الصادر سنة ١٩٧٠ ، ويتجاهل القواعد التي وافق عليها مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، سيكون مجردا من الشرعية الدولية ، وسيؤدى الى اتخاذ التدابير المناسبة دفاعا عما لجميع الدول من مصلحة في استغلال تلك المنطقة بوصفها تراثا مشتركا للانسانية . وحث الوزراء على ان تخصص الجمعية العامة الموارد اللازمة لتمكين اللجنة التحضيرية والمحكمة الدولية لقانون البحار من الاضطلاع بسرعة وفعالية بولايتيهما المحددتين بموجب الاتفاقية .

'٩' وأوضح الوزراء أهمية التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، تأسيسا على ما لجميع الدول دون تمييز من حق غير قابل للتصرف يخولها تطوير التكنولوجيا والمعدات والمواد والخدمات النووية واحتيازها واستخدامها في الأغراض السلمية للطاقة النووية كما يخولها تحديد برامجها النووية السلمية وفقا لأولوياتها واحتياجاتها ومصالحها القومية . كما سلم الوزراء بالمغزى السياسي والاقتصادى لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، المقرر عقده في آب/اغسطس - ايلول/ سبتمبر ١٩٨٣ ، وأكدوا مجددا الحاجة الى التعجيل بالاعمال التحضيرية للمؤتمر المذكور . وقد رأى الوزراء ضرورة استمرار البلدان النامية في المساهمة الفعالة في الاعمال التحضيرية للمؤتمر ، وأعربوا عن أملهم في أن يعتمد المؤتمر مبادئ التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والسبل والوسائل المناسبة لذلك .

'١٠' وأكد الوزراء مرة أخرى ان جميع البلدان التي لم تسارع بعد باتخاذ التدابير اللازمة للتبكير ببدء نفاذ اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية والاتفاقات المنفردة المتعلقة بالسلع الاساسية مطالبة بان تفعل ذلك . كما رحب الوزراء بالاتفاق الذى تم التوصل اليه في المؤتمر العالمي المستوى للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، المعقود في كراكاس ، والذى يقضي بأن يكون مقر الصندوق المشترك للسلع الأساسية في أحد البلدان النامية . واحاط الوزراء علما بالعرض القائم الذى تقدمت به حكومة الفلبين لتوفير موقع دائم لمقر الصندوق المذكور .

ثانيا

١ - أكد الوزراء مجددا على الأهمية المتزايدة للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ودعمهم السياسي التام له ، كما أعربوا عن تاييدهم القوى لاستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات بوصفها عاملا ديناميكيا لتنمية الامكانات المميزة للبلدان النامية ووسيلة لتعزيز قدرتها التفاوضية ازاء البلدان المتقدمة النمو .

٢ - وأكد الوزراء انه بينما لا يمثل التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية شرطا مسبقا او بديلا للمفاوضات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، فانه جزء أساسي من جهود البلدان النامية لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٣ - وأعرب الوزراء عن اعتقادهم الراسخ بأن تنويع العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان النامية

../..

وتوسيع نطاقها بهدف تقوية اعتمادها الجماعي على الذات قد اصبح امرا ضروريا نتيجة لتفاقم الأزمات الهيكلية المحدقة بالاقتصاد العالمي ، التي أصابت البلدان النامية بشدة ملحوظة .

٤ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل كراكاس بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ولا سيما النتائج المشجعة للجلسات الاحدى عشرة المخصصة للمسؤولين والخبراء ذوى المستوى العالي والتي عقدت في ١٩٨٢ ، والمساهمات الأولية الكبيرة في الحساب الذى فتحته مجموعة السبعة والسبعين من اجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأنشطة الفريق الأساسي من مساعدى رئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك وقيام أكثر من ٥٠ دولة عضوا بتحديد مراكز تنسيق قومية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٥ - كذلك لاحظ الوزراء مع الارتياح " اجراءات متابعة مانيلا المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية " التي اعتمدت في الجلسة الاولى للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية من اجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأقروا التوصيات الواردة فيها والهادفة الى تنفيذ برنامج عمل كراكاس تنفيذا تاما فعالا .

٦ - وأكد الوزراء على الحاجة الى عقد اجتماعات المتابعة القطاعية في وقت مبكر على النحو المرتأى في برنامج عمل كراكاس ، وطلبوا الى جميع البلدان الأعضاء أن تبادر باقتراح اماكن لانعقاد هذه الاجتماعات فضلا عن الاجتماعات الأخرى التي قد تنجم عن متابعة تلك التي تعقد فعلا . وكرروا أيضا التاكيد على أهمية اشتراك أكبر عدد ممكن من البلدان المعنية في هذه الاجتماعات . واتفق الوزراء على أن يتولى رئيس مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك اعداد جدول زمني منقح للاجتماعات المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل كراكاس ، وذلك بالتنسيق الوثيق مع رؤساء الفروع الأخرى لمجموعة السبعة والسبعين . وشدد الوزراء على ضرورة اجراء مزيد من التعزيز للتنسيق بين مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك وبين الفروع الأخرى للمجموعة ، من خلال انشاء قنوات فعالة للاتصال وتوزيع المعلومات . وناشد الوزراء البلدان الأعضاء أن تسهم بسخاء في " حساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية " بغية تسهيل التنفيذ الكامل لبرنامج عمل كراكاس ؛ كما اكدوا أهمية اعمال الفريق الأساسي من مساعدى رئيس مجموعة السبعة والسبعين ، وكرروا الاعراب عن شكرهم للحكومات التي يسرت توفيرهم واشتراكهم ، وأيدوا التوصيات التي أعدتها لجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية بشأن عمل الفريق الأساسي .

٧ - واعتمد الوزراء " الاعلان الوزارى بشأن النظام العالمي للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية " ودعوا جميع البلدان النامية الى المشاركة الكاملة في هذا النظام ، الذى يستهدف التشجيع على احداث توسع كبير في العلاقات التجارية فيما بين البلدان النامية . وفي هذا السياق ، حث الوزراء أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على توفير كل أنواع الدعم الادارى والتقني الضرورى لاجراء مفاوضات بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية ولتنفيذ هذا النظام .

../..

٨ - وأكد الوزراء أهمية تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية في مجال الطاقة ، عن طريق ترتيبات اقليمية ودون اقليمية تعقد فيما بين هذه البلدان .

٩ - ومع مراعاة أن بلدان عدم الانحياز تضطلع أيضا بأنشطة للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، أحاط الوزراء علما مع الارتياح بما قدمه الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في هافانا في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، من دعم كامل لتنفيذ برنامج عمل كراكاس المتعلق بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . واحاط الوزراء علما مع الارتياح بالتوصيات المتعلقة بالتوفيق بين تنفيذ برنامج عمل كراكاس وبرنامج عمل بلدان عدم الانحياز لاغراض التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الوارد في الاعلان الختامي للاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز وفي تقرير " اجراءات متابعة مانيلا " المعتمد في آب/اغسطس ١٩٨٢ . واوصى الوزراء بان يعمل رئيسا مجموعة السبعة والسبعين وحركة عدم الانحياز معا ، لاجراء دراسة لوسائل وطرق تسهيل التنسيق والتوفيق الفعالين لعملية تنفيذ البرنامجين .

١٠ - واعاد الوزراء التاكيد على أن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية يقع في نطاق مسؤولية البلدان النامية الا ان الدعم من قبل البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية ضروري في الوقت نفسه من أجل تنفيذ هذا التعاون . وقد جرى التسليم بهذه المفاهيم في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولا سيما قرار الأونكتاد ١٢٧ (د - ٥) ، الذى اعتمد بتوافق الآراء ثم أيدته الجمعية العامة في قرارها ٣٤/١٩٦ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ .

١١ - ونظر الوزراء في مسألة أنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية المضطلع بها في منظومة الأمم المتحدة ولا سيما في الأونكتاد ، كما استعرضوا المشاكل التي أثارتها في هذا الصدد البلدان المتقدمة النمو . وفي هذا الشأن ، كرر الوزراء الاعراب عن تأييدهم لهذا النوع من الأنشطة المضطلع به في الأونكتاد ، ولا سيما في المجالات الثلاثة ذات الأولوية والمتمثلة في : النظام العالمي للأفضليات التجارية ، والمؤسسات التجارية الحكومية ، ومؤسسات التسويق المتعددة الجنسيات . كما اعربوا عن استيائهم من الموقف الذى تتخذه بعض البلدان المتقدمة النمو داخل الأونكتاد بشأن أنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وحثوا هذه البلدان بقوة على احترام التزاماتها الناشئة عن مختلف القرارات والمقررات المتعلقة بهذا النوع من التعاون والمتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة .

١٢ - وأكد الوزراء من جديد الأهمية التي توليها مجموعة السبعة والسبعين للتدابير الرامية الى كفالة احترام القرارات المتخذة في نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لدعم أنشطة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وكرروا تاكيد ثقتهم في أن البلدان النامية الأعضاء في تلك المؤسسات ستنفذ هذه القرارات بالكامل .

١٣ - وشدد الوزراء على أن تنفيذ التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية يتطلب العناية الشديدة المستمرة ، كما أعادوا تأكيد قرارهم اجراء استعراض متعمق للموضوع كل عامين .

../..

المرفق الثانـــي

اعلان وزارى بشأن النظام الشامل للأفضليات التجاريـــة
فيما بين البلدان النامية

ان البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ،

اذ تضع في اعتبارها ان التعاون فيما بين البلدان النامية عنصر رئيسي في استراتيجيـــة الاعتماد الجماعي على الذات وأداة جوهرية للنهوض بالتغيرات الهيكلية التي تساهم فـــي تـــوازن وعدالة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة واقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

واذ لا يغيب عن بالها قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ و ٣٢٠٢ (د إ-٦) ، المؤرخان في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ بشأن اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وقرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن ميثاق حقوق الدول وواجباتهـــا الاقتصادية ، وقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د إ-٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشـــأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، وقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتـــاد) ١٢٧ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، وقرار الجمعية العامة ٣٤/١٩٦ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ،

واذ لا يغيب عن بالها أيضا القرار رقم ٧ بشأن الخطوط التوجيهية للسياسة العامة حـــول تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات بين البلدان النامية الذى اعتمده المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في هافانا ، كوبا ، من ٣ الى ٨ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ ،

وتصميما منها على المضي بأقصى قدر من الاستعجال في اتخاذ كل الخطوات اللازمـــة والملائمة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادى الأوثق فيما بينها ، بالاستناد الى برنامج عمل مؤتمر مكسيكو بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الصادر في أيار/مايو ١٩٧٦ ، واعـــلان وخطة عمل مانيلا المؤرخين في شباط/فبراير ١٩٧٦ وبرنامج الاعتماد الجماعي على الذات واطـــار المفاوضات المعتمدين في أروشا في شباط/فبريير ١٩٧٩ ، وخاصة برنامج عمل كراكاس بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الصادر في ايار/مايو ١٩٨١ ،

واذ تسلم بان وضع نظام شامل للافضليات التجارية من شأنه أن يشكل أداة هامة لتعزيـــز التجارة فيما بين البلدان النامية وزيادة الانتاج والعمالة في تلك البلدان ،

واذ راكا منها للحاجة الى انشاء اطار مناسب لنظام شامل للافضليات التجارية فيمـــا بيـــن البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ،

واذ راكا منها ايضا للاعمال التحضيرية المفيدة التي جرت فعلا بشأن اقامة نظـــام شـــامل

../..

للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك اجتماعات الخبراء الحكوميين من البلدان النامية بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية ، المعقودة في اطار الاونكتاد ،

تقرر بهذا أن تبدأ في مفاوضات بشان وضع نظام شامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وفقا للمبادئ والقواعد التالية ، والجدول الزمني التالي :

١ - توفر المبادئ الواردة في الفقرة ٥ "٣" (أ) من خطة عمل أروشا ، ولا سيما المبادئ المحددة التالية ، الخطوط التوجيهية الأساسية للنظام الشامل للافضليات التجارية :

(أ) ينبغي أن تقتصر المشاركة في النظام الشامل للافضليات التجارية على البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ دون غيرها . وينبغي استنباط قواعد المنشأ لضمان حصول البلدان المشاركة وحدها على فوائد النظام الشامل للافضليات التجارية ؛

(ب) يجرى التفاوض على النظام الشامل للافضليات التجارية خطوة خطوة ، كما يتم تحسينه وتوسيعه على مراحل متعاقبة ، مع القيام باستعراضات دورية ؛

(ج) ينبغي أن يستند النظام الشامل للافضليات التجارية على مبدأ تبادل المزايا بطريقة تفيد على نحو منصف كل البلدان المشتركة ، مع مراعاة مستوياتها من التنمية الاقتصادية والصناعية ، ونمط تجارتها الخارجية وسياساتها وأنظمتها التجارية ؛

(د) ينبغي ألا يحل النظام الشامل للافضليات التجارية محل التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية والاقليمية للبلدان النامية ، سواء منها ما كان قائما الآن أو ما سيقوم في المستقبل ، بل ينبغي أن يكملها ويعززها ، وأن يأخذ بعين الاعتبار اهتمامات والتزامات هذه التجمعات الاقتصادية ؛

(هـ) ينبغي الاعتراف بشكل واضح بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والاتفاق على تدابير تفضيلية ملموسة لصالح هذه البلدان ، ولن تكون أقل البلدان نموا مطالبة بتقديم امتيازات على أساس المعاملة بالمثل ؛

(و) ينبغي أن تشمل المفاوضات جميع المنتجات والمصنوعات والسلع الأساسية بأشكالها الخام والمحضرة ؛

(أ) للاطلاع على المرجع المماثل في النسخة المطبوعة ، انظر " اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة"، المجلد الأول ، " التقرير والمرفقات " (TD/269) ، المرفق السادس وخطة العمل القصيرة والمتوسطة الأجل الأولى للاولويات الشاملة بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، الفقرة ٥ (ج) .

(ز) يمكن للتجمعات الحكومية الدولية دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية من أجل التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ أن تشارك مشاركة كاملة بصفتها تلك عندما تستصوب ذلك ، في أى مرحلة من مراحل العمل بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية أو في كل مراحله ؛

(ح) لدى التفاوض بشأن الامتيازات التعريفية وخفض الحواجز غير التعريفية وما الى ذلك ، يمكن للبلدان المشتركة ، أن تستقصي مختلف النهوج بما فيها النهج الخطي ، أو نهج معالجة كل منتج على حدة ، أو النهج القطاعي ، أو الأخذ بمزيج من هذه النهوج ، أو بمزيج من الامتيازات التعريفية ، والامتيازات غير التعريفية ، والامتيازات شبه التعريفية والتدابير التجارية المباشرة ، بما في ذلك العقود الطويلة الأجل ، حسب الاقتضاء ؛

(ط) يمكن للمشتركين في النظام الشامل للافضليات التجارية ان ينظروا في سائر التدابير التي يحتمل ان تزيد من حجم التجارة ، بما في ذلك امكانيات القيام ، عند الاقتضاء ، بتوسيع نطاق الترتيبات الثنائية التي اتفق عليها الأطراف فيها .

٢ - وينبغي أن تشمل المرحلة الاولى من المفاوضات عددا محدودا من العناصر مثل : الامتيازات التعريفية ، والحواجز غير التعريفية ، وخاصة الحواجز الرئيسية منها ، والحواجز شبه التعريفية ، والتدابير التجارية المباشرة ، بما فيها العقود الطويلة الأجل ، وقواعد المنشأ والتدابير الوقائية .

٣ - وينبغي للمشتركين ان يحددوا ، على الصعيد الوطني ، أهدافا ارشادية غير الزامية لتوسيع تجاراتهم مع البلدان النامية الاخرى خلال فترة زمنية معينة . وتشمل مثل هذه الأهداف كل الزيادات التجارية داخل التجمعات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية للبلدان النامية .

٤ - وينبغي للبلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ الراغبة في الاشتراك في المفاوضات أن تخطر امانة الاونكتاد بذلك كتابة بحلول ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ . وينبغي لهذه البلدان أيضا أن تخطر امانة الاونكتاد ، بحلول ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٣ بمخططاتها التعريفية ونظمها التجارية السارية حاليا . وينبغي اخطار امانة الاونكتاد بأى تغييرات لاحقة في النظم التجارية فور حدوث تلك التغييرات . وينبغي أن تبذل جهدها لكي تدرج في هذا الاخطار كافة المعلومات عن تدابير التجارة ذات الصلة بعملية المفاوضات وما يتصل بتلك العناصر الوارد بيانها في الفقرة ٢ أعلاه .

٥ - وينبغي أيضا تمكين البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ التي لم تقم باخطار امانة الاونكتاد حتى ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ من الاشتراك في المفاوضات في أى وقت لاحق عن طريق اخطار اللجنة التفاوضية للنظام الشامل للافضليات التجارية ، متبعة الاجراء المشار اليه في الفقرة ٤ أعلاه .

٦ - وينبغي للتجمعات الاقتصادية دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية للبلدان النامية الأعضاء

في مجموعة الـ ٧٧ ، التي تود الاشتراك في المفاوضات ، أن تخطر مباشرة أو عن طريق الحكومات الأعضاء أمانة الاونكتاد او اللجنة التفاوضية ، تبعا للحالة ، برغبتها في الاشتراك ، متبعة الاجراءات المشار اليها في الفقرة ٤ أو ٥ اعلاه .

٧ - وتنشأ بمقتضى هذا لجنة تفاوضية في اطار النظام الشامل للافضليات التجارية ويكون باب العضوية فيها مفتوحا أمام حكومات البلدان النامية الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ التي تكون قد اخطرت برغبتها في الاشتراك في المفاوضات . وتكون مفتوحة كذلك للتجمعات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية للبلدان النامية للاشتراك في أعمال اللجنة كلما استصوبت ذلك .

٨ - للجنة التفاوضية السلطة في اتخاذ جميع التدابير اللازمة ، مع مراعاة المبادئ المشار اليها في الفقرة ١ أعلاه ، من اجل اقامة النظام الشامل للافضليات التجارية ومن أجل المفاوضات الرامية الى ذلك . ومن هذه التدابير ما يلي :

(أ) انشاء آليات لاجراء مفاوضات ثنائية/متعددة الأطراف بشأن العناصر المشار اليها في الفقرة ٢ أعلاه . ويمكن أن تنطوي الطلبات/العروض ، المتعلقة بالافضليات وغيرها من الامتيازات التجارية على نهوج خطية أو نهوج لمعالجة كل ناتج على حدة أو نهوج قطاعية أو مزيج من هذه النهوج أو مزيج من الامتيازات التعريفية ، والامتيازات غير التعريفية ، والامتيازات شبه التعريفية والتدابير التجارية المباشرة ، بما في ذلك العقود الطويلة الأجل ، حسب الاقتضاء ، تبعا لمصالح واستعدادات البلدان المعنية ؛

(ب) وضع ما يمكن أن يتفق عليه من آليات واجراءات لمد نطاق الامتيازات التي يتم التفاوض عليها ؛

(ج) وضع اجراءات للتقييم الدوري لأثر الامتيازات ، على أن تظل ماثلة في الأذهان المبادئ المشار اليها في الفقرة ١ أعلاه ؛

(د) وضع تاريخ مرجعي لتحديد الجداول التعريفية وغيرها من الحواجز التجارية التي يطبقها كل بلد من البلدان المشتركة والتي ستكون موضعا للامتيازات المتفاوض حولها ؛

(هـ) وضع اجراءات لادخال وتنفيذ الامتيازات المتفاوض عليها عند التوصل لاتفاقات ؛

(و) وضع اجراءات لتوفير معاملة خاصة لأقل البلدان نموا ، كما تشير الى ذلك الفقرة ١ (هـ) أعلاه ؛

(ز) اعداد الصكوك القانونية التي تتجسد فيها نتائج النظام الشامل للافضليات التجارية واعداد اجراءات اعتمادها ووضع أحكام للتعديلات المحتملة ؛

(ح) وضع قواعد للمنشأ ؛

(ط) وضع قواعد للضمانات ؛

(ى) وضع اجراءات للتفاوض حول ابرام عقود طويلة الأجل بين المشتركين المهتمين تنص على جملة أمور منها ضمان الاسواق والامدادات والاسعار فيما يتعلق بسلع أساسية أو منتجات محددة ؛

(ك) انشاء ما تراه اللجنة مناسبا من الهيئات الفرعية من أجل القيام بأعمالها بصورة فعّالة ؛

(ل) انشاء آلية ملائمة دائمة للاشراف على تنفيذ نتائج المفاوضات ورصد هذا التنفيذ .

٩ - وتعقد اللجنة التفاوضية للنظام الشامل للافضليات التجارية جلستها الافتتاحية في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٣ . ويعتزم الانتهاء من المرحلة الاولى من المفاوضات في ١٩٨٥ .

١٠ - ويرجى من امانة الاونكتاد أن تقدم الدعم التقني وخدمات السكرتارية وغير ذلك من أشكال الدعم الى اللجنة ، بشكل عام ، من أجل اجراء المفاوضات وتنفيذ النظام الشامل للافضليات التجارية . كذلك قد يرجى من منظمات وهيئات مختصة أخرى ، مثل الغات ، ومركز التجارة الدولية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومجلس التعاون الجمركي ، واللجان الاقتصادية الاقليمية أن توفر دعمها للمفاوضات .

- - - - -